

امكانية استناد مدققي الحسابات على نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم استمرارية

الشركات: نموذج KIDA بالتطبيق على شركة CAAT للفترة 2019-2021

The possibility of auditors relying on models to predict financial failure in assessing corporate continuity: KIDA model applied to a company CAAT for the period 2019-2021

خيراني العيد

جامعة الأغواط، I.khirani@lagh-univ.dz

تاريخ القبول: 2024/11/30

تاريخ الاستلام: 2024/09/04

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الدور الذي يمكن أن تساهم فيه نماذج التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لمدققي الحسابات في تقييم فرض استمرارية الشركات، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار نموذج KIDA لدقته وفعاليته وتم تطبيقه على الشركة الجزائرية للتأمينات ومحاولة مقارنة نتائج النموذج مع تقرير ابداء الرأي لمدقق الحسابات.

توصلت الدراسة إلى أنه ورغم صدور معيار التدقيق الجزائري NAA 570 ومعيار التقرير NRCAC08، إلا أن سهولة الاستعانة بالنموذج المطبق في البحث يمكن أن يصبح أداة مهمة لتقييم فرض الاستمرارية.

كلمات مفتاحية: مدقق الحسابات، استمرارية النشاط، الفشل المالي، نموذج كيدا.

تصنيف JEL: M42

Abstract :

The study aims to investigate the role that financial failure prediction models can contribute to for auditors in evaluating the assumption of corporate continuity, In order to achieve this objective, the KIDA model was chosen for its accuracy and effectiveness, and it was applied to the Algerian Insurance Company, and an attempt was made to compare the results of the model with the auditor's opinion report.

The study concluded that, despite the issuance of the Algerian auditing standard NAA 570 and the reporting standard NRCAC08, the ease of using the model applied in the research can become an important tool for evaluating the Continuity of activity.

Keywords : Auditor, Continuity of activity, Financial failure, Kida model

Jel Classification Codes : M42

1. مقدمة

لطالما شكل موضوع استمرارية الشركة في النشاط اهتمام الملاك والإدارة والمستثمرون ومدققي الحسابات وحتى الباحثين في مجال نظرية المحاسبة، حيث أنه بموجبه يتم اعداد القوائم المالية على افتراض ان الشركة لن تكون مضطرة وليست لها النية في تصفية حساباتها وأصولها ما لم تعتزم ادارة المؤسسة التوقف عن النشاط.

يعتبر وجود مدقق الحسابات كجهة مستقلة خارجية، أحد أسس ومقومات حوكمة الشركات نظرا لما يضيفه من مصداقية وشفافية على القوائم المالية خدمة لأصحاب المصالح ومختلف الاطراف ذات الصلة بالشركة، هذا الدور المحوري لمدقق الحسابات يفرض عليه أن تكون خدماته على أعلى قدر من الكفاءة والفعالية.

وفي هذا السياق يصبح مدقق الحسابات مسؤولاً أمام مختلف الاطراف عن التنبيه والتحذير المبكر لقدرة الشركة على الاستمرار من عدمه، هذا التنبيه لطالما كان محل خلاف بين الأطراف المستفيدة ومدققي الحسابات، نتجت عنها فجوة، الأمر الذي أدى إلى بذل مزيدا من الجهد من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية في محاولة منها لتقليص هذه الفجوة خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008 بأمريكا.

حيث ألزم المعيار الدولي للتدقيق ISA570 مدقق الحسابات الحصول على قرائن وأدلة كافية وملائمة بشأن الاستخدام المناسب من طرف الإدارة لفرضية الاستمرار عند إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى جمع أدلة بموجبه يتم استنتاج بأن هناك أحداث وظروف قد تطرح شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء والاستمرار.

لا شك أنّ اهتمام مدقق الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي نابع من المسؤولية التي وضعت على عاتقه في تقييم استمرارية نشاط الشركة، حيث أنه ضامن لسلامة ومصداقية القوائم المالية كما هو معروف، كما يرى البعض أنه ضامن أيضاً لسلامة المالية للشركة.

بناء على ما سبق تم صياغة الاشكالية التالية:

هل تساعد نماذج التنبؤ بالفشل المالي مدقق الحسابات على تقييم فرض استمرارية

استغلال الشركات؟

1.1 فرضية الدراسة

بناءا على الإشكالية تم صياغة فرضية الدراسة كالتالي: يساعد نموذج KIDA للتنبؤ بالفشل المالي مدقق الحسابات على تقييم فرض استمرارية الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

2.1 أهمية الدراسة

للدراسة أهمية على المستوى النظري والعملي على حد سواء، أين يتم التطرق لقضية مهمة لطالما شككت فجوة في بيئة التدقيق، والمتمثلة في تقييم مدقق الحسابات لفرض الإستمرار، مما تتجلى أهمية الدراسة أثناء الممارسة الميدانية لمدققي الحسابات، أين يمكنهم بكل سهولة من الاستعانة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل مدققي الحسابات، وهذا من خلال الاستعانة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي وبالأخص نموذج KIDA. خاصة أن هذا التنبؤ هو جزء من مهامهم ومن مسؤولياتهم. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على ملائمة ما جاء في معايير التدقيق الجزائرية المتعلقة بفرض الاستمرارية ونموذج التنبؤ الذي تم اختياره للدراسة التطبيقية.

4.1 منهج الدراسة

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال جمع وتلخيص الدراسات وعرض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي. كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وذلك من أجل تطبيق نموذج KIDA ومقارنة النتائج المتحصل عليها مع ما تمّ التقرير عنه من قبل محافظي حسابات الشركة.

و من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة واختبار فرضيتها تم التطرق للجانب النظري والتطبيقي كما يلي:

2. فرضية الاستمرارية بين إعداد القوائم المالية وتدقيقها

الشركة كوحدة محاسبية يتم التعامل معها على أساس أنها مستمرة في نشاطها وأعمالها إلى وقت غير محدّد، ما لم توجد ظروف على خلاف ذلك. فوجود فرضية الاستمرارية يعتبر الأساس المنطقي لاشتقاق المبادئ المحاسبية والتي بدورها تعتبر ركيزة أساسية لبناء النظرية المحاسبية،

حيث ترتبط هذه الفرضية مع العديد من الطرق والإجراءات المحاسبية والتي بدورها ترتبط أساساً مع الإفصاح والقياس والتقييم والتي لن تكون قابلة للتطبيق في ظل عدم وجود فرضية الاستمرارية، هذا الأمر سيترك أثراً على المركز المالي للمؤسسة وبالتالي على ثروة الملاك، مما يستوجب وجود طرف ثالث مستقل لكي يتأكد من التطبيق السليم لهذه الفرضية. (الفويومي، 2000، صفحة 362)

فمثلاً التمييز بين الأصول المتداولة والثابتة والخصوم الطويلة والقصيرة الأجل هو نتاج لتطبيق فرضية الإستغلال، وأيضاً فرضية الدورية الذي يتطلب تقسيم دورة حياة الشركة الى فترات زمنية قصيرة (عادة سنة) لقياس النتائج والمركز المالي والتدفقات النقدية. كما أن مبدأ الحيطة والحذر لا يمكن تطبيقه إلا بافتراض الإستمرار، أين يتم تسجيل الخسائر المتوقعة والمحتملة.

لذلك تحظى هذه الفرضية بالقبول العام بين المحاسبين لأنها تشكل اطاراً فكرياً لإعداد وعرض القوائم المالية. ولاشك أن إعداد القوائم المالية هي من صلاحيات ومسؤوليات الإدارة، لكن كل الأطراف التي تستفيد من تقرير مدقق الحسابات تتوقع أن يقوم بتقييم هذه الفرضية والتقرير عن كل ما من شأنه أن يمنع الشركة من ذلك على الأقل في المستقبل القريب، لذلك لطالما تشكلت فجوة بين ما يتوقعه المستفيدون وما يتم التقرير عنه من قبل مدقق الحسابات. (miller, 1999, p. 364)

ويعود السبب الرئيسي لرفع الدعاوى القضائية من قبل المستفيدين من القوائم المالية عادة ضد مدقق الحسابات لعدم إدراكهم وفهمهم للفرق بين فشل الأعمال وفشل عملية التدقيق، حيث يحدث فشل الأعمال عندما تكون الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها نتيجة لعدة ظروف، وبالتالي تواجه مكاتب التدقيق صعوبات بسبب حدوث فشل الأعمال وليس فشل التدقيق، أين يتم اتهام المدققين بفشلهم نتيجة إفلاس الشركة، خاصة إذا كان المدقق يوضح في تقريره بعدالة القوائم المالية. (أمين السيد، 2007، صفحة 356)

وبما أن تقييم الاستمرارية تتعلق بالمستقبل وهي قضية تنبؤية وتقديرية يتم الاستخلاص لها بناءً على مؤشرات وظروف، فعادة لا يتم الإشارة لها في تقارير المدققين بشكل صريح، ويعود السبب في ذلك لخوفهم من فقدان العمل، بالإضافة الى التأثيرات السلبية والكارثية التي قد تؤدي في الاخير بالتعجيل في افلاس الشركة وتداعيات ذلك على شركات أخرى وعلى الاقتصاد ككل، خاصة اذا كانت الشركة مدرجة في البورصة، ضف الى ذلك قصور المعايير والإرشادات وعدم وجود دليل واضح يتبعه المدقق للتأكد من هذه الفرضية. (الدوججي، 2008، صفحة 90)

3. مسؤولية مدقق الحسابات حول تقييم فرض الاستمرارية في ظل المعايير والارشادات الدولية

قام مجلس معايير التدقيق التابع للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بإصدار توضيح لمعيار التدقيق الأمريكي SAS34 سنة 1981 تحت عنوان وجهة نظر مدققي الحسابات عند اثاره سؤال حول فرض الاستمرارية، وبعدها حل محل التوضيح السابق المعيار SAS 59 سنة 1988 بعنوان وجهة نظر مدققي الحسابات حول قدرة الوحدة المحاسبية على الاستمرار وبالتالي ازدادت مسؤوليات المدقق، وأوجبت عليه أن يدرس ويقوم بالتأكد حول القضية وأن يثار شك مهني دون تحديد طبيعة هذا الشك، وتم ترك الأمر للتقدير الشخصي للمدقق في ظل الظروف المحيطة بالمهمة مع الاخذ بعين الاعتبار لخطط الادارة لحل الإشكالات التي تحد من الاستمرارية في الشركة. وبالتالي فإن المعيار SAS 59 فرض على المدقق اضافة فقرة توضيحية في تقريره حول امكانية الشركة في الاستمرار كوحدة محاسبية. (أرينز و لوبك، 2002، الصفحات 69-70)

أما في بريطانيا فقد أصدر مجلس ممارسة التدقيق APB معيار التدقيق رقم 30 عام 1994 بمسمى فرض الاستمرارية في القوائم المالية. وفي الملاحق هناك توضيح حول المتطلبات المحاسبية بما يتعلق بالاستمرارية كما وضحاها قانون الشركات لعام 1985، حيث جاء هذا المعيار مبنيًا على ما جاء به المعيار SAS 59.

أما في استراليا فقد صدر المعيار AUS708 في عام 1996 والذي نص على أنه يجب على مدقق الحسابات أن يأخذ بالحسبان فرض الاستمرارية الذي تم اعداد القوائم المالية بناء عليه وأن يتأكد من أن الشركة تستطيع سداد ديونها وليس هناك ما يشير إلى ضرورة انتهاء نشاطها. رغم صدور كل هذه المعايير إلا أن المطلع عليها يتبين له أن فقراتها لم تحدد بدقة الخطوات والإجراءات اللازمة، فضلا أن هذه المعايير لم تحدد بدقة مسؤولية كل من المدقق والادارة، رغم أنه واضح أن الادارة هي من تقوم بإعداد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية والمدقق يقوم بالتحقق من هذا الفرض. (miller، 1999، الصفحات 365-366)

أما الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC فقد أصدر المعيار الدولي للتدقيق ISA 23 بعنوان الاستمرارية والذي أعيد صياغته سنة 1994 بعد اصلاح كبير للمعايير عُرف بمشروع التوضيح، حيث تم اصدار المعيار ISA 570 و تم توضيح هدف المعيار ونطاقه وأيضا مسؤوليات كل من المدقق والادارة.

4. مسؤولية مدقق الحسابات حول فرض الاستمرارية في ظل معايير التدقيق الجزائرية

قبل تاريخ صدور أول حزمة لمعايير التدقيق الجزائرية، كان عمل مدقق الحسابات في الجزائر يخضع لاجتهادات شخصية أين لم يكن هناك إرشادات ومرجعية واضحة لعمل المدقق سوى ما تم تحديده عن طريق القانون والتنظيم. رغم صدور القانون 91-08 سنة 1991 المتعلق بالمهنة المحاسبية وبعده القانون 10-01.

فلقد تم اصدار القرار رقم 30 سنة 2013 يحدد محتوى معايير تقارير مدقق الحسابات (محافظ الحسابات)، وتم إلزام محافظ الحسابات بإعداد تقرير حول استمرارية الإستغلال. (CNC، 2013)

كما تم اصدار معيار التدقيق الجزائري NAA570 بعنوان استمرارية الإستغلال وكان ذلك سنة 2017. وبالتالي نلاحظ انه تم توفير إرشاد وتوجيه فيما يتعلق بمسؤولية المدقق حول فرض الاستمرارية وإبداء الرأي عنه. يعالج المعيار إلتزامات المدقق اثناء أداء مهامه والمتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية.

فمسؤولية المدقق حسب هذا المعيار تتمثل في جمع أدلة اثبات ملائمة وكافية من أجل تقييم وتقدير فرض الاستمرار الموضوع من طرف الادارة واستنتاج عدم وجود يقين معتبر أو لا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. (CNC، 2017)

وحسب ما جاء في معيار التقرير حول الاستمرارية فإن محافظ الحسابات ملزم بتقدير أداء ومهمة المراقبة عند التخطيط، صحة استعمال الدليل المحاسبي حول استمرارية الاستغلال لإعداد الحسابات والقوائم المالية وفق ما تنص عليه أحكام المادة 6 من القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، وأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 الصادر سنة 2008 المتضمن أحكام هذا القانون.

وعلى محافظ الحسابات تحليل الاحداث والوقائع بعين الاعتبار كاملة أو على حدى والتي تشكل في الأخير مؤشرات ودلالات تؤدي إلى طرح اسئلة حول امكانية استمرار الاستغلال .
و يمكن تلخيص هذه المؤشرات كما يلي: (CNC، 2013)

1.4 مؤشرات ذات طبيعة مالية

تعطي هذه المؤشرات دلالات على وجود مشكل مالي تعاني منه الشركة والذي قد يكون سببا في عدم قدرتها على الاستمرار في النشاط، كرؤوس أموال خاصة سلبية وعدم القدرة على الوفاء

بالإلتزامات والقروض المستحقة والقدرة على التمويل الذاتي غير كافية وتحمل الشركة لخسائر متكررة والتدهور المعترف لقيمة أصول الاستغلال ومؤشرات أخرى ذات طبيعة مالية.

2.4 مؤشرات ذات طبيعة تشغيلية (عملية)

هناك مؤشرات غير مالية والمتعلقة بالجانب التشغيلي يمكن ان تكون سببا في عدم قدرة الشركة على الاستمرار كتسريح المستخدمين أو مغادرتهم دون تعويضهم أو خسارة صفقة مهمة أو عدم الحصول على رخصة أو نزاعات بين الادارة والعمال وأيضا نقص او انعدام المادة الأولية.

وهناك مؤشرات أخرى كوجود اشكالات ونزاعات قانونية ضد الشركة يمكن ان تكون لها عواقب وآثار مالية تدفعها للتوقف أو عدم القدرة على مواجهتها.

ويجب الإشارة إلى أن مدقق الحسابات (محافظ الحسابات) ملزم باتخاذ اجراء الانذار المنصوص عليه في احكام المادة 715 مكرر من أحكام القانون التجاري الجزائري، عند وجود وقائع وظروف وبناء على حكمه الخاص شكاً كبيراً حول فرضية الاستمرار.

5. التنبؤ بالفشل المالي

تعتبر نماذج التنبؤ بالفشل المالي من بين الوسائل المستخدمة للكشف المبكر على عدم القدرة في الاستمرار بالنشاط وبالتالي الإفلاس، حيث أن أغلبها تم بناؤه على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية. إن الاستعانة بهذه النماذج من شأنه مساعدة الشركات على الاكتشاف المبكر للتعثر المالي وبالتالي استخدام الاجراءات اللازمة للتصحيح واتباع سياسات مالية جديدة تجنب الشركة هذا الفشل.

1.5 مفهوم الفشل المالي

يعرف الفشل المالي بأنه عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند تاريخ الاستحقاق (الحالي و خلف، 2015، صفحة 116). كما أنه عملية عقلانية لتقدير المتغيرات المحتملة مستقبلا لظاهرة محددة، من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية. (Arshad &

Sharinah, 2015)

كما يمكن تعريفه بأنه معرفة مدى امكانية استمرار الشركة والمخاطر التي ستواجهها والتنبؤ بوضعيتها مستقبلا. (الرفاعي، 2017، صفحة 24)

2.5 أهمية التنبؤ بالفشل المالي

إن التنبؤ بالفشل المالي له أهمية للعديد من الأطراف، ذلك أن كل طرف يسعى للحفاظ على مصلحته وتجنب الاضرار التي يمكن أن تصيبه، فالتنبؤ المبكر بالفشل المالي يجنب الدائنين خسارة أصل القرض والفوائد المستحقة، أما المستثمرون في الأسهم سيتعرضون لتدني قيمة أسهمهم. كما أن هذا التنبؤ يساعد الإدارة في التعرف على أسباب هذا الفشل وبالتالي التعامل مع هذه الأسباب وتصحيحها لإنقاذ الشركة في الوقت المناسب، كما أن مدققي الحسابات يهتمون بنماذج التنبؤ بالفشل المالي بسبب مسؤولياتهم الكبيرة في تدقيق القوائم المالية، والذي له امتداد في تقييم مدى ملائمة فرضية الاستمرار. (خموسي، 2015، صفحة 181)

3.5 أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي

هناك العديد من النماذج التي تساهم في التنبؤ بالفشل المالي، لكن سوف نحاول عرض أهمها والتمثلة في:

1.3.5 نموذج BEAVER (1966)

يعتبر من بين أهم النماذج وأقدمها، حيث حدد هذا النموذج وباستعمال مؤشرات مالية مميزة للأداء سميت بالمؤشرات المركبة، أين استعملت الدراسة الطرق الإحصائية، فوجد أنه كلما تم احتساب النسبة من سنة أقرب للفشل المالي كلما كان التنبؤ صادقا وأكثر دقة، حيث استعمل نموذج الانحدار الخطي البسيط وتوصل الى ان انتقاء ثلاثة نسب مالية ووضعها في شكل معادلة تضم متغير تابع وآخر مستقل. (أبو شهاب، 2018، صفحة 42)

2.3.5 نموذج ALTMAN (1968)

هذا النموذج يركز على النسب المالية، حيث تم اختيار عينة مكونة من 23 شركة افلست خلال الفترة الممتدة بين سنة 1946 و 1965 و 23 شركة ناجحة ومتجانسة مع المجموعة الأولى من حيث الحجم والنشاط، واستخدم ALTMAN أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد التغيرات وهو أسلوب إحصائي، ومن بين 22 نسبة مالية مستخدمة تم انتقاء 5 نسب مالية اعتبرت الافضل في التمييز بين المجموعتين.

3.3.5 نموذج SPRINGATE في تقييم البنوك (1978)

تم تصميم هذا النموذج من قبل الباحث GORDAN SPRINGATE سنة 1978 وقد تم اختيار 4 نسب مالية يمكن ان تميز وبشكل موثوق ودقيق البنوك التي تعاني من أزمة مالية ومن مخاطر الافلاس. (Hutabarat & Manullang, 2015, p. 89)

4.3.5 نموذج KIDA (1981)

يعتبر هذا النموذج من بين أهم النماذج المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، حيث توصل اليه الباحث KIDA سنة 1981 معتمدا على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لتصنيف العينات إلى أصناف متجانسة لكي يتم التمييز بين الشركات الاقتصادية الفاشلة والناجحة، ولقد تم ذلك من خلال 5 نسب مالية وفق دالة الارتباط لتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبما أن هذا النموذج سنعتمده في الجانب التطبيقي فإننا سنركز على هذا النموذج ونشرحه دون سواه. حيث يتم حساب النموذج بتحديد المعادلة التالية: (بن ناصر و بوفلفل، 2022، صفحة 206)

$$Z = 1,042X_1 + 0,427X_2 - 0,461X_3 - 0,463X_4 + 0,271X_5$$

حيث تمثل المتغيرات المستقلة ما يلي:

X_1 : النتيجة الصافية/ الأصول

X_2 : الأموال الخاصة/ الخصوم

X_3 : السيولة / الخصوم المتداولة

X_4 : رقم الأعمال/ الأصول

X_5 : السيولة / الأصول

و إذا كان المتغير التابع:

- Z سالبا يكون هناك احتمال فشل الشركة ماليا مرتفع؛

- Z موجبا يكون هناك احتمال فشل الشركة ماليا ضعيف.

و لقد أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة جدا على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة 90%.

5.3.5 نموذج SHERROD (1987)

يتم استخدام هذا النموذج في تقييم مخاطر الائتمان عند منح القرض المصرفي، إضافة الى إمكانية تنبؤه بالفشل المالي للشركات، حيث بني هذا النموذج على 6 نسب مالية وكلها نسب لها وزنها. وهناك مجالات لقيمة Z Score أين يتم تحديد ما اذا كانت الشركة في حالة خطر فشل

مالي كبير أو قليل أو حتى في مجال يصعب التنبؤ بذلك. (بن ناصر و بوففل، 2022، صفحة 205)

6. الإطار التطبيقي للدراسة

تستند الدراسة التطبيقية على البيانات والمعطيات التي تم جمعها من التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات للفترة الممتدة بين (2019-2021)، حيث تتوفر هذه التقارير على موقع الشركة بالإنترنت، و لقد تم اختيار نموذج KIDA للتنبؤ بالفشل المالي نظرا لكون أنّ هذا النموذج يوفر دقة عالية وذا مصداقية في التنبؤ من خلال المؤشرات والنسب المالية التي يستند عليها. كما انه وقع الاختيار على الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لتوفر البيانات والمعلومات المالية بالإضافة إلى تقارير إبداء الرأي لمدقق الحسابات (محافظ الحسابات).

1.6 تقديم فني الشركة محل الدراسة

تم تأسيس الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في ظل إعادة الهيكلة لقطاع التأمين سنة 1985، وهي شركة عمومية متخصصة في تأمين النقل بكل أنواعه (البري والبحري والجوي). وشرعت في النشاط بداية من جانفي 1986. وتحولت الشركة من مؤسسة عمومية اقتصادية EPE في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين إلى شركة ذات أسهم SPA في أكتوبر 1989 بعد قانون الإستقلالية المالية للشركات.

يقدّر رأس مال الشركة بـ 25 مليار دينار جزائري وتعتبر الدولة المساهم الرئيسي فيه. و يمكن تلخيص البطاقة الفنية للشركة كما يلي:

الجدول 1: بطاقة فنية لشركة CAAT

الشكل القانوني	رأس المال	نوع النشاط	طبيعة النشاط	بداية النشاط	سنة التأسيس	
SPA	25 مليار	التأمين	خدمي	1986	1985	شركة CAAT

(المصدر: (CAAT، الشركة الوطنية للتأمين، 2024)

2.6 عرض المعلومات المالية للشركة للفترة (2019-2021)

بعد اطلاعنا على التقارير السنوية للشركة وما تضمنته من معلومات مالية (الشركة الوطنية للتأمين CAAT، 2024). قمنا بجمع المعلومات التي نحتاجها في حساب النسب المالية التي بُني عليها نموذج KIDA.

و قد حصلنا على الجدول التالي:

الجدول 2: ملخص المعلومات المالية لشركة CAAT

الوحدة: KDA

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال	24.589.110	24.750.052	25.403.713
الأموال الخاصة	25.842.167	27.444.970	28.669.852
السيولة	12.296.898	11.033.429	12.041.608
الخصوم المتداولة	40.938.982	44.260.620	44.493.366
الخصوم Σ	72.588.362	78.496.725	80.794.183
الأصول Σ	72.588.362	78.496.725	80.794.183
صافي الربح	2.532.093	2.797.829	2.926.482

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية للشركة

و الجدول التالي يبين حساب قيمة Z score لنموذج KIDA

الجدول 3: قيمة Z Score لنموذج KIDA

المتغيرات	النسب المالية	المعامل	2019	2020	2021
X_1	النتيجة الصافية/ الأصول Σ	1,042	0,0348	0,0356	0,0362
X_2	الأموال الخاصة/ الخصوم Σ	0,427	0,3560	0,3496	0,3548
$-X_3$	السيولة/ الخصوم المتداولة	0,461	0,3003	0,2492	0,2706
$-X_4$	رقم الأعمال/ الأصول Σ	0,463	0,3387	0,3153	0,3144
X_5	السيولة/ الأصول Σ	0,271	0,1694	0,1405	0,1490
Z score			-0,06	-0,03	-0,04

معرضة لخطر الافلاس	القرار
--------------------	--------

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معادلة نموذج KIDA و المعلومات المالية للشركة

من خلال النتائج المحصل عليها، نلاحظ أن قيمة Z لسنوات الدراسة كلها سالبة وبالتالي هناك احتمالية تعرض الشركة لخطر الافلاس، كما نلاحظ أن قيمة Z ورغم أنها سالبة ولكنها تقترب من 0، كما نلاحظ تقاربها وثباتها وبالتالي خطر الافلاس يبقى قائم، ونشير إلى أن حجم السيولة لا يمثل سوى نسبة محصورة بين 24% و 30% وبالتالي على الشركة ان ترفع هذه النسبة مستقبلا، كما أن الشركة مطالبة بزيادة أرباحها وهذا ما يعكس عدم كفاءة الشركة في توليد العوائد المالية المتناسبة مع حجم التزاماتها، والذي بدوره سينعكس على الوضعية المالية والتي لا تسمح بالتوسع.

3.6 تقارير ابداء الرأي لمدقق الحسابات (محافظ الحسابات) للفترة 2019-2021

بما ان الشركة لها حسابات مدمجة فإنها ملزمة بتعيين محافظي حسابات (اثنين) على الأقل، ونلاحظ من خلال تقارير ابداء الرأي (أنظر الملحق 01) انه تم المصادقة على القوائم المالية للشركة مع وجود تحفظات وملاحظات، حول حسابات الشركة والوضعية المالية لها، رغم أن القوائم المالية صادقة ومنظمة وتعكس جانبها الهام والمادي للوضع المالي وأصول الشركة، كما أن محافظي الحسابات إلتزما بالعباية المهنية اللازمة وفق معايير التدقيق الجزائرية NAA ومتطلبات المهنة وكل ما يتعلق بالقواعد والمبادئ المحاسبية التي حددها المجلس الوطني للمحاسبة.

ونشير إلى أن التقارير المتاحة على موقع الشركة لم تدرج التقرير الخاص بفرض الاستمرارية للوقوف على الجوانب والإجراءات المتخذة بهذا الشأن، خاصة أن سنوات الدراسة كانت تمر فيها الشركة بفترة انتشار وباء كورونا COVID، الأمر الذي شكل تهديدا جوهريا للعديد من الشركات حول قضية الاستمرارية في النشاط بسبب عمليات الغلق المستمر أو المتقطع على قطاعات الإقتصاد، وأيضا بسبب انخفاض الطلب على بعض السلع والخدمات وقيود السفر وإغلاق الحدود وأيضا انتشار الوباء بين الموظفين، الأمر الذي أثر على الوضعية المالية للشركة.

7. خاتمة

تمارس الشركة نشاطها في بيئة أعمال محفوفة بمخاطر كثيرة ومتنوعة، قد تتسبب في تعرضها للفشل المالي وبالتالي الافلاس والتوقف عن النشاط. لذلك جاءت دراسات وأبحاث كثيرة اهتمت بنماذج كمية تعمل على التنبؤ بهذا الفشل.

ومنه نرى أن هناك أدوات مناسبة للتنبؤ بفرض الاستمرارية يمكن الاستعانة بها من قبل مدقق الحسابات اثناء عملية التخطيط لجمع أدلة وعناصر مقنعة حول تقييم فرض الاستمرارية. ولقد تم اثبات فرضية الدراسة بحيث أن نموذج التنبؤ بالفشل المالي يمكن أن يساعد مدقق الحسابات على تقييم فرض الاستمرارية. لا من حيث سهولة تطبيق النموذج ولا من حيث دقته وفعاليته.

وبعد اختبار فرضية الدراسة، توصلنا الى النتائج الآتية:

- يعتبر التنبؤ بالفشل المالي أمر مهم للإدارة وللمدقق وحتى المستثمرين والدائنين لتجنب المخاطر واتخاذ قرارات مثلى؛

- توصلت الدراسة إلى أن هناك معايير وإرشادات تدقيق دولية كـ ISA 570 ومعايير وطنية كـ NAA 570 ومعيار التقرير NRCAC 08 تساعد المدقق على تقييم فرض الاستمرارية والتمييز بين مسؤولية الادارة ومسؤولياته؛

- بينت الدراسة أن هناك مؤشرات أخرى غير مالية والتي قد تتسبب في عدم قدرة الشركة على الإستمرار، إلا أن المؤشرات المالية هي الأصعب نظرا لتعدد حسابات الشركات وكبر نظم معلوماتها المحاسبية؛

- وضحت الدراسة سهولة استعمال نموذج التنبؤ بالفشل المالي وهذا في حالة توفر المعلومات المالية، لكن يبقى على المدقق ضمان صحة الحسابات وسلامة القوائم المالية من أي تحريفات جوهرية للوصول الى نتائج دقيقة.

بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج نقترح مايلي:

- تشجيع مدققي الحسابات لاستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لسهولة وفعاليتها في التنبؤ؛

- هناك معايير تدقيق جزائرية صادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة حول فرض الاستمرارية وبالتالي نوصي بإصدار توضيحات حول استعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي ويمكن ان تصبح أدوات مهمة يستعين بها مدققي الحسابات لتقييم فرض الاستمرارية؛

- فجوة مسؤولية مدقق الحسابات حول تقييم فرض الاستمرارية يمكن تضيقها من خلال جهود
الهيئات المحاسبية الدولية والوطنية من خلال اصدار الارشادات والتكوين حول نماذج التنبؤ بالفشل
المالي.

8. قائمة المراجع

1.8 المراجع باللغة العربية

- أحمد حليوي خموسي. (2015). مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، 15 (1).
- أحمد لطفي أمين السيد. (2007). دراسة متقدمة في المراجعة وخدمات عدم التأكد. مصر: الدار الجامعية.
- ألفين أرينز، وجيمس لوبك. (2002). المراجعة مدخل متكامل (الجزء 1). السعودية: دار المريخ.
- أمال بن ناصر، وسهام بوفلفل. (2022). التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في البورصة باعتماد نموذج كيدا : دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2017-2019. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5 (1).
- عزت هاني عزت أبو شهاب. (2018). مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير). الاردن، جامعة الشرق الأوسط.
- علي حسين الدوغجي. (2008). مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 2 (6).
- محمد محمد الفيومي. (2000). قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديد للنشر.
- هاشم أحمد الرفاعي. (2017). التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام أنموذج التمان : دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان. (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

- وليد ناجي الحياي، وعبد الله علي خلف. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

2.8 المراجع باللغة الأجنبية

- Francis M Hutabarat ,Gunawan Manullang .(2015) .**An Analysis of the Efficacy of the Springate Bankruptcy Model using S-Score inTextile and Garment Sub-Sector Companies Listed at Indonesian Stock Exchange .***Proceedings of the International Conference on Innovation, Entrepreneurship and Technology .* Indonesia.
- Malcolm miller .(1999) .**AUDITOR LIABILITY AND THE DEVELOPMENT OF A STRATEGIC EVALUATION OF GOING CONCERN .***Critical Perspectives on Accounting.*(3) 10 .
- Roshayani Arshad ,Mohamed Iqbal Sharinah .(2015) .**Prediction of business failure and fraudulent financial reporting .***Indian Journal of Corporate Governanc.*(1) 8 .

3.8 مراجع أخرى

- CNC .(2013). قرار رقم 30 يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات. وزارة المالية.
- CNC .(2017). معيار التدقيق الجزائري " استمرارية الاستغلال". وزارة المالية.
- CAAT, الشركة الوطنية للتأمين. (2024). تاريخ الاسترداد 1 Aout, 2024, <https://www.caat.dz>
- الشركة الوطنية للتأمين.CAAT. (2024). *التقارير السنوية*. تاريخ الاسترداد 1 août, 2024, من <https://www.caat.dz>

9. ملاحق

الملحق 1: تقارير محافظ الحسابات لشركة CAAT للفترة 2019-2021

امكانية استناد مدققي الحسابات على نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم استمرارية الشركات: نموذج KIDA بالتطبيق على شركة CAAT للفترة 2019-2021

خيراني العيد

Commissariat aux comptes CAAT 2020

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les normes algériennes d'audit NAA et les recommandations de la profession et au regard des règles et principes comptables généralement admis et particulièrement les règles et principes définis par le SCF, ainsi qu'au regard de tous les aspects significatifs, nous certifions, sous réserves de l'impact de la prise en charge diligente des réserves, remarques et observations exposées dans le présent rapport, que les Etats financiers annuels de la EPE/SPA Compagnie Algérienne des Assurances "CAAT" arrêtés au titre de l'exercice clos au 31/12/2020 pour un total du bilan de 78 496 725 445.71 DA et un résultat bénéficiaire de 2 797 829 447.690A tels qu'ils sont reproduits en annexe, sont sincères et réguliers et reflètent dans leur aspect significatif et de matérialité :

- la situation financière, patrimoniale et de trésorerie de la compagnie au 31/12/2020
- le résultat de ses opérations au titre de cet exercice 2020.

Alger, le 20 juin 2021

Les Commissaires aux Comptes

Nourredine YAH

Ahmed HARBANE



Page 12

Cabinet Nourredine YAH

HARBANE Ahmed

EXPERTS COMPTABLES DIPLOME & COMMISSAIRE AUX COMPTES

Siège : Centre des affaires El QUODS

Immeuble Kessi Bt A N°36

Chéraga Alger

Nouvelle Ville TIZI-OUZOU

E/MAIL : yahexpert@yahoo.fr

E-Mail: cabinet@cecah.com

Tel/Fax : 213-21 34 12 44 et 213-21 34 12 45

Tél/Fax : 0 26 18 25 77

Avis sur les comptes:

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les normes algériennes d'audit NAA et les recommandations de la profession et au regard des règles et principes comptables généralement admis et particulièrement les règles et principes définis par le SCF, ainsi qu'au regard de tous les aspects significatifs, nous certifions, sous réserves de l'impact de la prise en charge diligente des réserves, remarques et observations exposées dans le présent rapport, que les Etats financiers annuels de la EPE/SPA Compagnie Algérienne des Assurances "CAAT" arrêtés au titre de l'exercice clos au 31/12/2019 pour un total du bilan de 72 558 361 996.16 DA et un résultat bénéficiaire de 2 532 093 416.11 DA tels qu'ils sont reproduits en annexe, reflètent dans leur aspect significatif et de matérialité sincèrement et régulièrement :

- la situation financière, patrimoniale et de trésorerie de la compagnie au 31/12/2019
- le résultat de ses opérations au titre de cet exercice 2019.

Alger, le 23 juin 2020

Les Commissaires aux Comptes



Ahmed HARBANE



3.2 EXPRESSION DE L'OPINION

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les normes algériennes d'audit NAA et les recommandations de la profession et au regard des règles et principes comptables généralement admis et particulièrement les règles et principes définis par le SCF, ainsi qu'au regard de tous les aspects significatifs, nous certifions, sous réserves de l'impact de la prise en charge diligente des réserves, remarques et observations exposées dans le présent rapport, que les Etats financiers annuels de la EPE/SPA Compagnie Algérienne des Assurances "CAAT" arrêtés au titre de l'exercice clos au 31/12/2021 pour un total du bilan de 80 797 183 326.40 DA et un résultat bénéficiaire de 2 926 482 164.57 DA tels qu'ils sont reproduits en annexe, sont sincères et réguliers et reflètent dans leur aspect significatif et de matérialité :

- la situation financière, patrimoniale et de trésorerie de la compagnie au 31/12/2021
- le résultat de ses opérations au titre de cet exercice 2021.

Alger, le 16 juin 2022

Les commissaires aux Comptes

Nourredine YAH

Ahmed HARBANE

